



بنك قطر الوطني

التقرير السنوي والحسابات لعام ١٤٨٣



رقم الصفحة

مجلس الإدارة

٤

الإدارة العامة والفروع

٦

مجلسة مجلس الإدارة

٨

٩

١١

١٢

١٤

١٦

١٧

١٧

١٨

١٨

٢٠



إيضاحات حول البيانات الحسابية

بنك قطر الوطني (ش.م.ق.)

تأسس سنة ١٩٦٥

الإفطار الحكومي لعام ١٩٨٣
لقرار مجلس الإدارة التاسع عشر

والميزانية العمومية عن السنة المنتهية في ١٩٨٣/١٢/٣١

ميزانية دولة قطر لعام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ

الأوضاع المصرفية خلال عام ١٩٨٣

مع أطيب تحيات
رئيس وأعضاء مجلس إدارة
بنك قطر الوطني
(ش.م.ق.)



رقم الصفحة	مجلس الادارة
٤	مجلس الادارة
٥	الادارة العامة والفروع
٦	كلمة رئيس مجلس الادارة
٨	تقرير مجلس الادارة
٩	تقرير مدققي الحسابات
١١	بيان الأرباح والخسائر
١٢	الميزانية العمومية
١٤	بيان مصادر التمويل وأوجه استخدامها
١٦	إيضاحات حول البيانات الحسابية
١٧	الاقتصاد القطري
١٧	الانفاق الحكومي لعام ١٩٨٣
١٨	ايرادات دولة قطر لعام ١٩٨٣
١٨	ميزانية دولة قطر لعام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ
٢٠	الأوضاع المصرفية خلال عام ١٩٨٣







رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخ عبد العزيز بن خليفة آل ثاني
وزير المالية والبترو

الأعضاء :

السيد/أحمد السويدي
السيد/عبد الله عبد الغني
السيد/يوسف درويش
السيد/أحمد المناخي
السيد/حيدر سليمان حيدر
السيد/عبد القادر القاضي

المدير العام

السيد/حمدي العلمي



الإدارة العامة

ص. ب : ١٠٠٢ - الدوحة
العنوان البرقي : بنكقطر
تلكس : ٤٦٣٦-٤٦٣٥
هاتف : ٤١٣٥١١ - (١٠ خطوط)

فروع أخرى

فرع مدينة أم سعيد
ص. ب : ١٠٠٥٠ - أم سعيد
العنوان البرقي : بنكقطر - أم سعيد
هاتف : ٧٧١٧٩١ ، ٧٧١٥٢٩

الفروع المحلية

فروع

الفرع الرئيسي
ص. ب : ١٠٠٠ - الدوحة
العنوان البرقي : بنكقطر
تلكس : ٤٠٦٤ ، ٤٢١٢ ، ٤٣٥٧
هاتف : ٤١٣٥١١ - (١٠ خطوط)

فرع مدينة الخور

ص. ب : ٢٠٠٣٠ - الخور
العنوان البرقي : بنكقطر - الخور
هاتف : ٧٢٠١٢٧

فرع الشمال

ص. ب : ١٣٠٢٢٢ - الشمال
هاتف : ٧٣١٢٤٦

فرع مشيرب

ص. ب : ١٨١٨ - الدوحة
العنوان البرقي : بنكقطر
تلكس : ٤٨٤٥

الفروع في الخارج

فروع لندن - إنجلترا - فرع سيتي

١٣٥ - ١٤١ شارع كانون
لندن أي . سي ٤ ان ١٥ . ه .
تلكس : ٨٨٩٢٠٣
هاتف : ٢٨٣-٣٩١١

هاتف : ٤٢٣٦٤٣ ، ٤٢٤٠٧٧ ، ٤٢٣٤٦٤

فرع طريق المطار

ص. ب : ٣٢٥٢ - الدوحة
العنوان البرقي : بنكقطر
هاتف : ٣٢٨١٢٥ ، ٣٢٨٨٦٨ ، ٣٥٢٧٤

فرع الويست اند

٣٦ شارع كيرزون
لندن ديلوا
تلكس : ٢٩٨٦٩٨
هاتف : ٤٩٣-٧٤١١

فرع السد

ص. ب : ٩٣٦٦ - الدوحة
العنوان البرقي : بنكقطر
تلكس : ٥٠٨٠

فرع باريس - فرنسا

١٧ شارع ماتيجنون
٧٥٠٠٨ باريس
تلكس : ٦٤١٣٤٤
هاتف : ٣٥٩-٥٨١٢

هاتف : ٤٢٠٤٢٥ ، ٤٢٠٤٢٤ ، ٤٢٠٤٥٠

فرع المطار

هاتف : ٤٢٥٥٠٠

فرع فندق الخليج

هاتف : ٣٢٨٦٠٦

فرع جامعة قطر

هاتف : ٨٦١٦٣٣

فرع فندق شيراتون الدوحة

هاتف : ٨٣١١٠٤



الأمر الذي كان من شأنه بلوغ الدولة إلى ضغط نفقاتها ضغطاً يؤمن الحد من الاستهلاك وزيادة الكفاءة في الإنتاج وخفض العجز في ميزانية الدولة . هذا وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات أثرت تأثيراً ملموساً على الأوضاع الاقتصادية في الدولة ، إلا أن الدولة جهدت وبمختلف الطرق لتخفيف أعباء هذا الوضع الاستثنائي بأن اتخذت عدة اجراءات اقتصادية كان من نتيجتها المساعدة في الفراج الوضع وسرعة عودة الأمور إلى مسارها الطبيعي .

وقد تمكنت مؤسساتكم من زيادة كل من حجم أعمالها وأرباحها . لقد تمت أرباح البنك لتصل في عام ١٩٨٣ إلى مبلغ ٨١,١ مليون ريال قطري ، وهو أعلى رقم للأرباح تم تحقيقه منذ تأسيس البنك . كذلك فإن إجمالي موجودات البنك ارتفع خلال العام إلى رقم قياسي بلغ ٦١٠٧,٢ مليون ريال قطري .

كذلك فقد ظلت مؤسساتكم تشكل الدعامة الأساسية للنمو والتقدم الاقتصادي في دولة قطر ، إذ بقيت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك خلال عام ١٩٨٣ تشكل أكبر نسبة من مجموع التسهيلات الائتمانية التي يوفرها القطاع المصرفي لدعم الاقتصاد القطري . كذلك فإنه بالنظر للظروف الاقتصادية التي أحاطت بمنطقتنا خلال هذا العام ، فإن البنك قد زاد من حجم تلك التسهيلات ونسبتها ، حيث بلغت في نهاية عام ١٩٨٣ ما مقداره ٥٠٪ من مجموع التسهيلات الائتمانية المصرفية وذلك بالمقارنة بنسبة ٤٦,٨٪ في نهاية عام ١٩٨٢ . ثم ذلك على الرغم من أن نسبة الودائع لدى مصرفكم بلغت ٣٥,٣٪ في عام ١٩٨٣ بالمقارنة بنسبة ٣٤,٨٪ في عام ١٩٨٢ .

وبشرافي ان أنتهز هذه المناسبة لأتوجه بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى وإلى سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد الأمين للدعم والتأييد اللذين تلقاهما مؤسساتكم منها مما كان له أبلغ الأثر في استمرار نجاح البنك واضطراد نموه .

أود أيضاً ان أسجل شكري وتقديري لأعضاء مجلس الإدارة لما بذلوه من جهود قيمة في رسم سياسات وتدعيم عمليات البنك . كذلك فأني أشكر إدارة البنك والعاملين فيه لقيامهم بأعمالهم بالكفاءة والاحلاص اللذين ساعداً بلا ريب في التوصل إلى النتائج المشجعة التي حققها البنك .

عبد العزيز بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

يسري ان أقدم لكم التقرير السنوي التاسع عشر لمصرفكم عن السنة المنتهية في ١٩٨٣/١٢/٣١ ، وهو يؤكد استمرار مؤسساتكم في تحقيق المزيد من التقدم والنمو .

شهد عام ١٩٨٣ تطورات اقتصادية دولية هامة كان لها أثرها على منطقة الخليج العربي ، فبالنظر لاستمرار الانكماش الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية خلال عام ١٩٨٢ ، بقي الطلب في هذه الأسواق على النفط ومشتقاته منخفضاً خلال العام . لهذا قامت الدول المصدرة للنفط (أوبك) في ربيع عام ١٩٨٣ بخفض أسعار لقطتها بمقدار خمسة دولارات أمريكية للبرميل أملة ان يؤدي هذا الاجراء إلى زيادة الطلب على النفط .

غير ان النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية واليابان بشكل عام ، وفي دول أوروبا الغربية بشكل خاص ، ظل معتدلاً خلال عام ١٩٨٣ . على أن نسب التضخم الاقتصادي في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت انخفاضاً لم تشهدتها هذه المجموعة منذ سنوات طويلة . مما يدعو إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي المعتدل الذي تحقق لهذه المجموعة الدولية خلال عام ١٩٨٣ يمكن أن يكون مشجعاً بنمو مضطرب في اقتصاديات هذه الدول في السنوات القادمة . الأمر الذي سيكون من شأنه زيادة الطلب العالمي على النفط في المستقبل المنظور ، وهذا ويتظر ان يزيد طلب الدول الصناعية الغربية واليابان على النفط بمقدار ٢٪ خلال عام ١٩٨٤ .

بقيت مشكلة تزايد ديون الدول النامية خلال عام ١٩٨٣ بدون حل جذري يؤمن عدم عودتها لتهديد نظامي النقد والائتمان الدوليين . وقد تم خلال العام إعادة جدولة تلك الديون لأجل قصيرة بأسعار الفائدة الجارية المرتفعة مصحوبة بعمولات مصرفية كبيرة تشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات هذه الدول تعجز عن تحمله على المدى الطويل . ويبدو ان الحل الجذري لهذه المشكلة يتعلل في فتح أسواق الدول الصناعية لمنتجات الدول النامية ليسي للأعباء زيادة صادراتها . كما يقتضي الحل إعادة جدولة تلك الديون بشروط تفاوضية ميسرة تتفق وقدرة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها في وقت يفسح فيه المجال لاقتصادياتها لتحقيق نمو اقتصادي مقبول .

أدى خفض أسعار النفط الخام وانكماش الطلب عليه إلى هبوط ملحوظ في إيرادات دول الخليج العربي خلال عام ١٩٨٣ من هذا المصدر الرئيسي لإيراداتها . لهذا فإن إيرادات دولة قطر النفطية قد انخفضت خلال العام بنسبة كبيرة قاربت ٤٠٪ ،



فرع مدينة لندن



فرع باريس



أما التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل للبنك فقد ازدادت في عام ١٩٨٣ زيادة ملحوظة ، حيث ارتفعت تلك التسهيلات من ٤٨٥.٤ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ لتصل إلى ٥٦٩.٠ مليون ريال قطري في نهاية عام ١٩٨٢ بنسبة مقدارها ١٧.٢٪ . ويجدر الإشارة هنا إلى بيانات مؤسسة النقد القطري تظهر ان حجم الائتمان لبنك قطر الوطني في نهاية عام ١٩٨٣ قد بلغ ٥٠٪ من مجموع التسهيلات الائتمانية المصرفية للقطاع الخاص ، في الوقت الذي بلغت نسبة الودائع الخاصة لدى البنك ٣٥.٣٪ من مجموع تلك الودائع .

وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في حجم التسهيلات الائتمانية التي قدمها البنك لدعم الاقتصاد القطري ، فإن البنك قد تمكن في نفس الوقت من زيادة السيولة النقدية في موجوداته . إذ بلغ مجموع النقد في الصندوق والودائع لدى البنك ٣١٠٩.١ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بالمقارنة بمبلغ ٢٨٦٦.٨ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ . وتشكل هذه الأرقام ٧٦.٠٪ ، ٧٠.٦٪ من مجموع ودايع العملاء في عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٢ على التوالي .

يشير جانب المظروفات في الميزانية إلى ان حقوق المساهمين قد واصلت عام ١٩٨٣ ازديادها المضطرد . إذ بلغت تلك الحقوق ٥٣٨.٨ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بالمقارنة بمبلغ ٤٧٤.٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ بزيادة نسبية مقدارها ١٣.٦٪ . لهذا فان حقوق المساهمين قد ارتفعت من ٨.٣٪ من مجموع الموجودات في عام ١٩٨٢ إلى ٨.٨٪ في عام ١٩٨٣ ، وهي نسب تعتبر من أعلى النسب في المؤسسات المصرفية في دول الخليج العربي والعالم أجمع .

تشيا مع سياسات مجلس الإدارة ونظرا للأرباح التي حققها البنك فقد تقرر توزيع ١٦.٨ مليون ريال قطري على المساهمين لعام ١٩٨٣ وذلك بنسبة ٢٠٪ من رأس المال .

يود مجلس الإدارة ان يتوجه بتقديم خالص الشكر وعظيم التقدير للدعم والثقة اللذين يوليها حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد الأمين لهذا البنك ، تلك الجهود التي كان لها أكبر الأثر في ما حققه البنك من نتائج مرضية .

كذلك فإنه يسر مجلس الإدارة تسجيل شكره وتقديره لإدارة البنك والعاملين فيه لقيامهم بمسؤولياتهم بكفاءة وإخلاص عكستها النتائج التي حققها البنك خلال العام .

يسر مجلس الإدارة ان يقدم لكم التقرير السنوي التاسع عشر للبنك متضمنا الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ١٩٨٣/١٢/٣١ .

كان للتطورات الاقتصادية الدولية خلال عام ١٩٨٣ آثار هامة على الأوضاع الاقتصادية في دول الخليج العربي . فبسبب استمرار انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام ، قامت منظمة الدول المصدرة للبترو (أوبك) في شهر آذار (مارس) ١٩٨٣ بخفض سعر البرميل من النفط الخام بمقدار خمسة دولارات أمريكية ، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عائدات النفط لدول الخليج العربي وهو المصدر الرئيسي لإيرادات تلك الدول . لقد سبب هذا الخفض في أسعار النفط وما صاحبه من انخفاض في المبيعات أيضا إلى تراجع كبير في إيرادات النفط الخام لدولة قطر ، الأمر الذي كان من شأنه خفض مستويات الانفاق الحكومي في عام ١٩٨٣ عما كان عليه في عام ١٩٨٢ ، مما أثر على الأوضاع الاقتصادية في الدولة تأثيرا ملحوظا .

وقد تمكنت مؤسستكم رغم كل هذه الظروف التي شهدتها دولة قطر عام ١٩٨٣ من الاستمرار في النمو المضطرد في حجم موجوداتها ونشاطها وأرباحها ، وان كان حجم النمو في الأرباح قد كان معتدلا بالمقارنة بالسنوات السابقة . إذ تمت أرباح البنك من ٧٨.٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٨١.١ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بزيادة نسبية مقدارها ٣.٣٪ .

كذلك تمت أرقام الميزانية خلال عام ١٩٨٣ نمو ملحوظا . فارتفع مجموع الموجودات من ٥٦٩٣.٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٦١٠٧.٢ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بنسبة مقدارها ٧.٣٪ وهي نسبة تزيد عن ضعف الزيادة المتحققة في عام ١٩٨٢ البالغة ٣.٣٪ .

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي في حجم ودايع البنك المحلية خلال العام ، فإنه استمر في توثيق سياسته القاضية بدعم النشاط الاقتصادي في دولة قطر . بلغ مجموع ودايع البنك المحلية ٤٠٩٢.١ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بالمقارنة بمبلغ ٤٠٦١.٧ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ بزيادة ضئيلة مقدارها ٠.٧٪ . أما التسهيلات الائتمانية للبنك فقد تمت خلال هذه الفترة نمو يعكس سياسة البنك أنفة الذكر . وازدادت التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل من ٢٠٧٨.٠ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٢٢١٨.٢ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بزيادة مقدارها ٦.٧٪ .



حضرات السادة المساهمين
بنك قطر الوطني ش. م. ق.
الدوحة - قطر

برأينا ، ان البيانات الحسابية المشار إليها أعلاه تظهر بصورة عادلة المركز المالي لبنك قطر الوطني ش. م. ق. الدوحة - قطر كنها في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ ونتائج أعماله ومصادر التمويل وأوجه استخدامها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وان البيانات المذكورة جهزت وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها والمعدلة طبقا للأصول المصرفية في قطر وعلى أساس مماثل لما اتبع في السنة السابقة وانها متفقة مع الواقع وتتضمن كل مانع من القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وان البنك يمسك حسابات منتظمة وان الجرد اجري وفقا للأصول المرجحة وانه في حدود المعلومات التي توافقت لدينا لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام القانون أو لأحكام نظام البنك على وجه يؤثر ماديا في نشاط البنك أو في مركزه المالي .

لقد فحصنا ميزانية بنك قطر الوطني - شركة مساهمة قطرية - الدوحة - قطر ، كنها في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ وبها الأرباح والخسائر والأرباح المتراكمة ومصادر التمويل وأوجه استخدامها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا لقواعد المراقبة المتعارف عليها وقد شمل فحصنا اجراء الامتحان اللازم للقيود والسجلات الحسابية كما شمل اجراءات المراقبة الأخرى التي وجدناها مناسبة وقد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا على وجه مرضي .

الدوحة - قطر
١٠ مارس ١٩٨٤

سابا وشركاهم
مدققو الحسابات القانونيون



محطة رأس أبو فنتاس



مصنع الأسمدة الكيماوية



بنك قطر الوطني

بيان الأرباح والخسائر والأرباح المتراكمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

١٩٨٢ ريال قطري	١٩٨٣ ريال قطري	
		الإيرادات
٦٥٣,٠٨٠,٦٥١	٥٩٦,٦٢٦,١٠٠	فوائد مكتسبة وفروقات عملة وعمولات مقبوضة وإيرادات أخرى
		المصروفات
٥٧٤,٥٨٦,٢١٦	٥١٥,٥٥٢,٢٠٠	فوائد مدفوعة ومصاريف إدارية وعمومية واستدراكات ومصاريف أخرى
٧٨,٤٩٤,٤٣٥	٨١,٠٧٣,٩٠٠	صافي ربح السنة
٢٠٢,٣٩١	٤٩٦,٨٢٦	أرباح متراكمة في ١ يناير بعد التعديل
٧٨,٦٩٦,٨٢٦	٨١,٥٧٠,٧٢٦	صافي الأرباح المقترح توزيعها في نهاية السنة كما يلي :
=	٢٨,٠٠٠,٠٠٠	تحويل للاحتياطي القانوني
٢٨,٠٠٠,٠٠٠	=	تحويل لاحتياطي أسهم مجانية
١١,٢٠٠,٠٠٠	١٦,٨٠٠,٠٠٠	أرباح نقدية مقترح توزيعها على المساهمين
٣٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٦,٠٠٠,٠٠٠	تحويل للاحتياطي الخاص
٧٨,٢٠٠,٠٠٠	٨٠,٨٠٠,٠٠٠	مجموع الأرباح المقترح توزيعها
٤٩٦,٨٢٦	٧٧٠,٧٢٦	أرباح متراكمة في ٣١ ديسمبر

إن الأيضاحات المرفقة هي جزء من هذا البيان



بنك قطر الوطني

الميزانية العمومية
كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

١٩٨٢	١٩٨٣	الموجودات
ريال قطري	ريال قطري	
٢,٨٦٦,٧٧٢,٢٢٧	٣,١٠٩,١٠٢,٤٤٧	نقد في الصندوق وحسابات جارية وودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية
٢٠,٣٨٣,٧٩٥	-	معاملات في الطريق بين الفروع
١٢٢,٩٨١,١٧٧	١٠٩,٨٥٢,٤٦١	صافي استثمارات في أسهم وسندات متداولة
١١٣,٢٩٠,٠٩٠	٩٩,٣٨٦,٩٧٠	إيضاح ١ ب أوراق مضمونة
١,٩٦٤,٧٠٧,٨٥٠	٢,١١٨,٨٤٨,٤٨٠	تسليفات العملاء الصافية وحسابات أخرى مدينة
٦٤,٢٦٥,٩٧٤	٤٧,٥٧٢,٠٦٩	فوائد مستحقة ومصاريف مدفوعة مقدما
٤٨٥,٤٣٩,٣٥٢	٥٦٨,٩٥٢,٧٩٥	فروض لاجل (أكثر من سنة)
٣٢,٧٢١,٥٤٤	٣٥,٣٤٩,٣٠٦	استثمارات في شركات زميلة واستثمارات أخرى
٢٢,٩٧٣,٨٠٦	١٨,١٢٢,٥٥٥	إيضاح ١ ج ممتلكات ومنشآت ومعدات (بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم) إيضاح ١ و ٤
٥,٦٩٣,٥٣٥,٨١٥	٦,١٠٧,١٨٧,٠٨٣	مجموع الموجودات
٢,٦٦٥,٦٠٣,٢٤٥	١,٥٧٢,٦٦٢,٥١٩	تعهدات العملاء لقاء كفالات واعتمادات مستندية وأوراق تجارية مقبولة و عقود عملات آجلة (لها مقابل)
٨,٣٥٩,١٣٩,٠٦٠	٧,٦٧٩,٨٤٩,٦٠٢	المجموع

ان الايضاحات المرفقة هي جزء من هذا البيان

حدي العلمي
المدير العام



١٩٨٢	١٩٨٣	المطلوبات وحقوق المساهمين
ريال قطري	ريال قطري	
		المطلوبات
٤,٠٦١,٧٣٤,٣٧٠	٤,٠٩٢,٠٥٠,٨٥٨	حسابات جارية وادخار وودائع وحسابات أخرى دائنة (تشمل استدراكات للطوارئ)
١,٠٦٤,٩٣٠,٩٥٤	١,٣٦٢,٧٦٧,١٠٩	حسابات جارية وودائع للبنوك
-	٩,٢٢٨,٥٧٦	معاملات في الطريق بين الفروع
١١,٢٠٠,٠٠٠	١٦,٨٠٠,٠٠٠	أرباح مقترح توزيعها على المساهمين
٨١,١٧٣,٦٦٥	٨٧,٥٦٩,٨١٤	استدراكات ومصاريف مستحقة
٥,٢١٩,٠٣٨,٩٨٩	٥,٥٦٨,٤١٦,٣٥٧	مجموع المطلوبات حقوق المساهمين
٥٦,٠٠٠,٠٠٠	٨٤,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال (٨٤٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠٠ ريال قطري للسهم الواحد)
٢٨,٠٠٠,٠٠٠	-	احتياطي أسهم مجانية
٥٦,٠٠٠,٠٠٠	٨٤,٠٠٠,٠٠٠	احتياطي قانوني
٣٣٤,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٠,٠٠٠,٠٠٠	احتياطي خاص
٤٩٦,٨٢٦	٧٧٠,٧٢٦	أرباح متراكمة
٤٧٤,٤٩٦,٨٢٦	٥٣٨,٧٧٠,٧٢٦	مجموع حقوق المساهمين
٥,٦٩٣,٥٣٥,٨١٥	٦,١٠٧,١٨٧,٠٨٣	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
٢,٦٦٥,٦٠٣,٢٤٥	١,٥٧٢,٦٦٢,٥١٩	كفالات واعتمادات مستندة وأوراق تجارية مقبولة وعقود عملات آجلة مقبولة (لها مقابل)
٨,٣٥٩,١٣٩,٠٦٠	٧,٦٧٩,٨٤٩,٦٠٢	المجموع

عبد العزيز بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة



بنك قطر الوطني

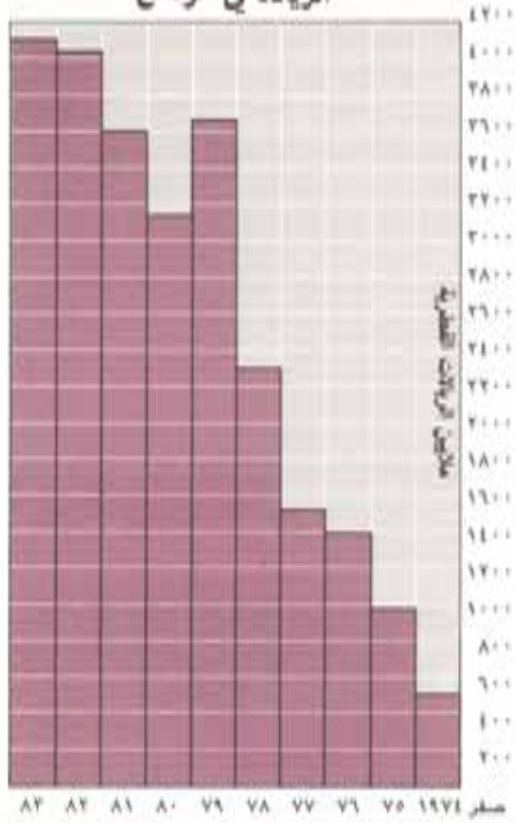
بيان مصادر التمويل وأوجه استخدامها للسنة المنتهية

في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

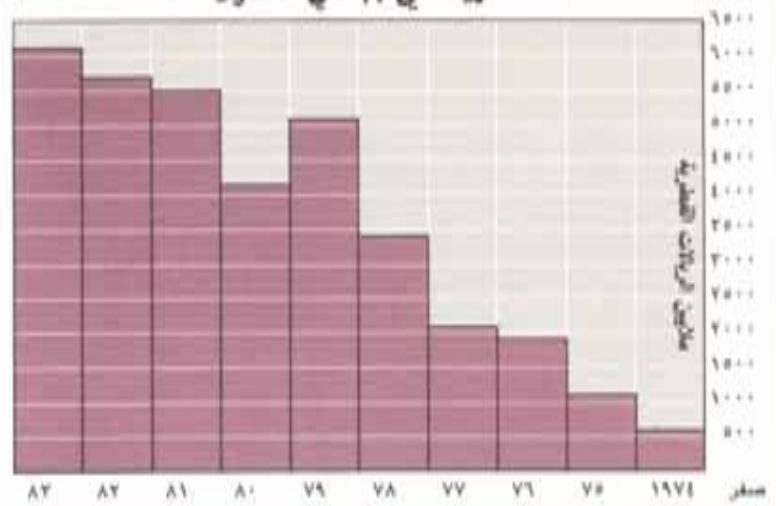
١٩٨٢	١٩٨٣	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر
ريال قطري	ريال قطري	
		مصادر التمويل :
٧٨,٤٩٤,٤٣٥	٨١,٠٧٣,٩٠٠	صافي ربح السنة
٥,١٣٥,٧٧٠	٥,٤٢٥,٦٤٠	تعديلات بنود لا تتطلب حركة نقدية
٨٣,٦٣٠,٢٠٥	٨٦,٤٩٩,٥٤٠	إطفاء واستهلاك
٣٧,٦٧٣,١٨٧	-	مجموع مصادر التمويل من العمليات
١٢١,٣٠٣,٣٩٢	٨٦,٤٩٩,٥٤٠	نقص في فروض لأجل (أكثر من سنة)
		مجموع مصادر التمويل
		أوجه استخدام الأموال :
٣,٤٨٠,٩٤٨	٥٧٤,٣٨٩	صافي إضافات إلى الممتلكات والمعدات
١١,٨٤٩,٧٠٠	١١,٠٨٢,٦١٠	توزيع أرباح
٢١,٥٨١,٠٨٨	٢,٦٢٧,٧٦٢	زيادة في استثمارات في شركات زميلة
-	٨٣,٥١٣,٤٤٣	واستثمارات أخرى
٣٦,٩١١,٧٣٦	٩٧,٧٩٨,٢٠٤	زيادة في فروض لأجل (أكثر من سنة)
٨٤,٣٩١,٦٥٦	(١١,٢٩٨,٦٦٤)	مجموع الأموال المستخدمة
		صافي (النقص) الزيادة في رأس المال العامل
		تحليل التغيرات في بنود رأس المال العامل :
(٣٩١,٢٧٢,٨٢٢)	٢٤٢,٣٣٠,٢٢٠	نقد في الصندوق وحسابات جارية وودائع لدى البنوك ومؤسسات مالية
٤١,٦٧٧,٠٤٣	(١٣,١٢٨,٧١٦)	استثمارات في أسهم وسندات متداولة
٢٠,٣٨٣,٧٩٥	(٢٩,٦١٢,٣٧١)	معاملات في الطريق بين الفروع
٢٠,٠٤٢,٠٨٢	(١٣,٩٠٣,١٢٠)	أوراق مضمونة
٦٣٨,٧٥٩,٢٠٨	١٥٤,١٤٠,٦٣٠	صافي تسليفات العملاء وحسابات أخرى مدينة
(٢٧,٢٩٤,١٠٣)	(١٦,٦٩٣,٩٠٥)	فوائد مستحقة ومصاريف مدفوعة مقدما
(٤٥٨,٤٢٨,٨٥٩)	(٣٠,١٩٩,٠٩٨)	حسابات جارية وادخار وودائع وحسابات أخرى دائنة
٣٢٣,١٣١,٣٠٩	(٢٩٧,٨٣٦,١٥٥)	ودائع للبنوك
٧٤٨,٠٨٨	(٦,٣٩٦,١٤٩)	استدراكات ومصاريف مستحقة
٨٤,٣٩١,٦٥٦	(١١,٢٩٨,٦٦٤)	صافي (النقص) الزيادة في رأس المال العامل

ان الأيضاحات المرفقة هي جزء من هذا البيان

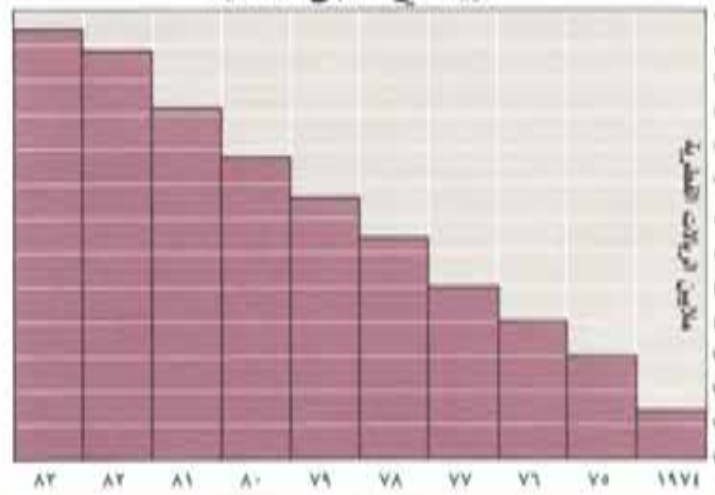
الزيادة في الودائع



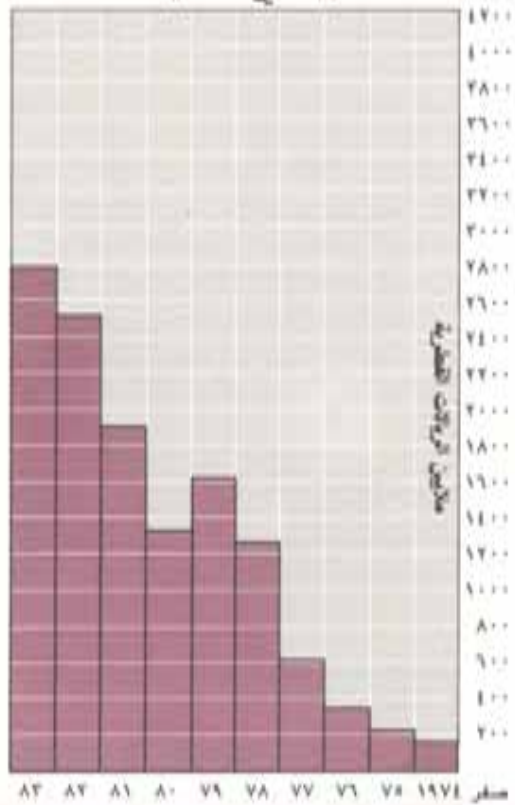
الزيادة في إجمالي الأصول



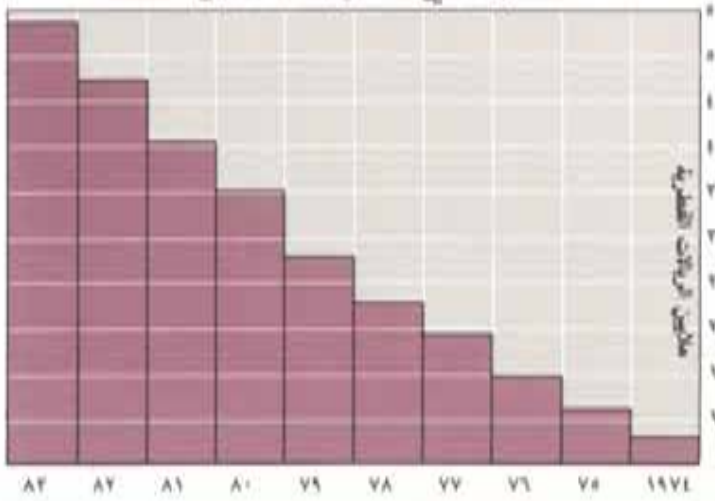
الزيادة في الأرباح الصافية



الزيادة في السلفيات



الزيادة في صندوق المساهمين



إيضاحات حول البيانات الحسابية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

١ - السياسات المحاسبية الهامة

أ - يتم اظهار الممتلكات والمنشآت والمعدات
بالتكلفة كما تستهلك (باستثناء الأراضي)
بطريقة القسط الثابت على مدى اعمارها
الاناجية المتوقعة .

ب - يتم تقييم الاستثمارات في أسهم
وسندات متداولة بالتكلفة الاجمالية أو سعر
السوق الاجمالي أيها أقل .

ج - يتم تقييم الاستثمارات في شركات زميلة
بطريقة الحقوق الصافية والاستثمارات
الأخرى بالتكلفة .

د - يجري تحويل الموجودات والمطلوبات
بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى
الريال القطري حسب أقل الأسعار لتلك
العملات بذلك التاريخ ويتم تحويل الأرباح
أو الخسائر الناتجة إلى أرباح وخسائر السنة .

٢ - البيانات الحسابية

أ - تشمل البيانات الحسابية المجموعة المرفقة
موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال جميع
فروع البنك في دولة قطر وفي المملكة المتحدة
وفرنسا .

ب - عند إعداد البيانات الحسابية المجموعة
يتم حذف جميع الأرصدة المدينة والدائنة
والإيرادات والمصروفات المهمة بين الفروع .

٣ - إعفاء البنك من ضريبة الدخل في قطر

تم إعفاء بنك قطر الوطني ش . م . ق . من
ضريبة الدخل في قطر لمدة خمس سنوات تبدأ
من ٢٣ مارس ١٩٨١ وذلك بناء على قرار
مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ .

٤ - ممتلكات ومنشآت ومعدات

لا تشمل تكلفة الممتلكات والمنشآت
والمعدات على قيمة الأراضي المقام عليها مبنى
الفرع الرئيسي ومبانى بعض الفروع الأخرى
الممنوحة للبنك من قبل حكومة دولة قطر دون
مقابل .

٥ - كمبيالات برسم التحصيل

بلغت الكمبيالات برسم التحصيل كما في
٣١ ديسمبر ١٩٨٣ مبلغ ٢١,٩١٢,١٦٨
ريالاً قطرياً .

٦ - البيانات الحسابية المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض بنود البيانات
الحسابية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢
لتتلاءم مع التصنيف المتبع في السنة الحالية .



الاتفاق الحكومي لعام ١٩٨٣

تأثرت الأوضاع الاقتصادية القطرية خلال عام ١٩٨٣ تأثراً ملموساً بالتطورات الاقتصادية الدولية ، حيث استمر الطلب العالمي على النفط الخام خلال العام منخفضاً بسبب اعتدال معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية لغرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية . أدى انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام إلى خفض أسعاره وخفض مستوى صادرات الدول المصدرة للبترو (أوبك) . لهذا فإن دولة قطر قد واجهت انخفاضاً حاداً في إيراداتها من النفط الخام خلال العام ، ذلك الدخل الذي يشكل المصدر الرئيسي لإيراداتها من العملات الأجنبية .

كان من شأن التراجع الواضح في إيرادات دولة قطر خلال عام ١٩٨٣ الحد من انفاق الدولة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي . الجدول التالي يبين إيرادات ومصروفات دولة قطر الفعلية للفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ :

الجدول رقم (١)

الأرقام الفعلية لإيرادات ونفقات دولة قطر للفترة ١٩٧٩-١٩٨٣
(الأرقام بملايين الريالات القطرية)

البيانات	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩
اجمالي الإيرادات	١٠,٦٨٠	١٦,٤٣٢	١٨,٨١٨	١٩,٦٥١	١٤,١٠٦
إيرادات النفط الخام	٨,٥٩٥	١٤,١٣١	١٦,٧١٢	١٧,٩٧٠	١٣,١١٤
إيرادات أخرى	٢,٠٨٥	٢,٣٠١	٢,١٠٦	١,٦٨١	٩٩٢
اجمالي المصروفات	١١,٢٤٦	١٥,١٦٥	١٤,٨١١	١١,٦٥٨	٨,٨٥٧
مصروفات متكررة	٨,٤٩٦	١٠,٩٨٠	١١,١٠٥	٨,٤٠٤	٦,٢٣٨
الباب الأول					
(رواتب واجور)	(٣,٧٠٤)	(٣,٨٧٤)	(٢,٨٧١)	(٢,٢٧٥)	(١,٧٠٦)
الباب الثاني					
(مصروفات تجارية)	(٣,٣٥٣)	(٥,١٤١)	(٥,٦٦٣)	(٤,٧٢٩)	(٣,٩٤٦)
الباب الثالث					
(رأسمالية ثانوية)	(١,٤٣٩)	(١,٩٦٥)	(٢,٥٧٢)	(١,٤٠٠)	(٥٨٦)
مصروفات رأسمالية					
الباب الرابع					
(مشروعات رئيسية)	٢,٧٥٠	٤,١٨٥	٣,٧٠٦	٣,٢٥٤	٢,٦١٩

تأثر جانب المصروفات بشكل ملموس بالتراجع العام في إيرادات دولة قطر خلال العام ، حيث بلغ إجمالي مصروفات دولة قطر لعام ١٩٨٣ ما مقداره ١١,٢٤٦ مليون ريال قطري بالمقارنة بمبلغ ١٥,١٦٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ بانخفاض نسبي مقداره ٢٥,٨٪ . لهذا فإن اتفاق دولة قطر في مختلف القطاعات خلال عام ١٩٨٣ قد تم تخفضه .

تباين الانخفاض في مختلف القطاعات حسب قدرة الدولة على الحد من الانفاق . لهذا فإن المصروفات الرأسمالية قد تراجعت بأكثر نسبة ، حيث انخفض الانفاق على المشروعات الرئيسية من ٤,١٨٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٢,٧٥٠ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بتراجع نسبي مقداره ٣٤,٣٪ .

أما المصروفات التجارية ، فقد انخفض الانفاق عليها من ١٠,٩٨٠ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٨,٤٩٦ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بنسبة مقدارها ٢٢,٦٪ . تفاوت الانخفاض في المصروفات التجارية بين أبواب النفاقات الثلاثة تفاوتاً ملحوظاً ، حيث بلغ الانخفاض حده الأعلى في الباب الثاني (المصروفات التجارية) التي كان من الممكن الحد من نفقاتها بشكل كبير . بلغت تلك المصروفات ٣,٣٥٣ ، ٥,١٤١ ، ٥ مليون ريال قطري في عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٢ على التوالي بانكماش مقداره ٣٤,٨٪ . أما نفقات الموظفين (الباب الأول) التي يصعب الحد منها خلال فترة قصيرة ، فقد انخفضت بنسبة ٤,٤٪ من ٣,٨٧٤ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٣,٧٠٤ مليون ريال قطري

(١) السنة الهجرية تعادل ٣٥٣ يوماً تقريباً . السنة المالية ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ لدولة قطر تغطي الفترة ١٩٨٤/٤/١ - ١٩٨٥/٣/١٩ .

في عام ١٩٨٣ ، انخفضت نفقات الباب الثالث (المصروفات الرأسمالية الثانوية) بنسبة بين الرقدين السابقين بلغت ٢٦,٨ ٪ ، حيث انخفضت تلك النفقات من ١,٩٦٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ١,٤٣٩ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ .

ايرادات دولة قطر لعام ١٩٨٣

كما سبق وأشرنا فإن منظمة الاوبك قد قامت بخفض أسعار النفط الخام خلال عام ١٩٨٣ ، حيث قامت في شهر آذار (مارس) من العام بخفض سعر البرميل من النفط الخام من ٣٤ إلى ٢٩ دولارا أمريكيا . كذلك فإن المنظمة قد وضعت حدا أعلى لصادرات أعضائها من النفط الخام لعام ١٩٨٣ بلغ مقداره ١٧,٥ مليون برميل يوميا .

أدى خفض أسعار النفط الخام والحد من صادراته إلى تراجع واضح في ايرادات دولة قطر لعام ١٩٨٣ بالمقارنة لعام ١٩٨٢ وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١) . بلغت ايرادات دولة قطر لعام ١٩٨٣ مبلغ ١٠,٦٨٠ مليون ريال قطري بالمقارنة بمبلغ ١٦,٤٣٢ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ بانخفاض نسبي مقداره ٣٥,٠ ٪ . كان التراجع ملموسا بدرجة أكبر في ايرادات النفط الخام التي بلغت ٨,٥٩٥ ، ١٤,١٣١ مليون ريال قطري في عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٢ على التوالي مسجلة انخفاضا مقداره ٣٩,٢ ٪ خلال العام . أما الأيرادات الأخرى فقد انخفضت من ٢,٣٠١ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٢,٠٨٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بنسبة مقدارها ٩,٤ ٪ . تسبب انخفاض ايرادات دولة قطر إلى مواجعتها عجزا في ميزانيتها خلال عام ١٩٨٣ بلغ مقداره ٥٦٦ مليون ريال قطري ، وذلك لأول مرة منذ بدء ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ .

كما أشرنا أعلاه فإن صادرات دولة قطر من النفط الخام قد انخفضت بشكل ملموس خلال عام ١٩٨٣ . الجدول التالي يبين إنتاج وصادرات النفط القطرية خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ :

الجدول رقم (٢)

إنتاج وصادرات النفط الخام لدولة قطر خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ (الأرقام بملايين البراميل)

السنة	الإنتاج			الصادرات		
	بري	بحري	المجموع	بري	بحري	المجموع
١٩٨٣	٦٠,١	٤٧,٢	١٠٧,٦	٥٥,٦	٤٦,٤	١٠٢,٠
١٩٨٢	٦٢,٧	٥٧,٠	١١٩,٧	٥٨,٣	٥٩,٥	١١٧,٨
١٩٨١	٧٧,٥	٧٠,٣	١٤٧,٨	٧٤,٠	٦٨,٧	١٤٢,٧
١٩٨٠	٨٤,٤	٨٨,١	١٧٢,٥	٨١,٣	٨٩,٠	١٧٠,٣
١٩٧٩	٨٤,٢	١٠٠,٦	١٨٥,٤	٨٠,٤	١٠٠,٢	١٨١,٣

يبين الجدول أن إنتاج وصادرات النفط الخام القطري قد استمرت في الانخفاض منذ عام ١٩٧٩ . بلغ ذلك الإنتاج ١٠٧,٦ مليون برميل خلال عام ١٩٨٣ بالمقارنة بإنتاج مقداره ١١٩,٧ مليون برميل في عام ١٩٨٢ بانخفاض مقداره ١٠,١ ٪ . إذا قارنا إنتاج عام ١٩٨٣ بتغيره في عام ١٩٧٩ ، فإن نسبة الانخفاض تبلغ ٤٢,٠ ٪ .

بالنظر لأن الاستهلاك المحلي للنفط محدود ، فإن آثار هذا التراجع في إنتاج النفط الخام تبدو واضحة على معدلات صادرات النفط الخام . انخفضت تلك الصادرات من ١١٧,٨ مليون برميل في عام ١٩٨٢ إلى ١٠٢,٠ مليون برميل في عام ١٩٨٣ بنسبة مقدارها ١٣,٤ ٪ . بالمقارنة لعام ١٩٧٩ انخفضت صادرات النفط الخام القطرية خلال عام ١٩٨٣ بنسبة مقدارها ٤٣,٧ ٪ .

ميزانية دولة قطر لعام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ^(١)

طرأ تحسن ملموظ على إنتاج وصادرات النفط الخام القطرية في النصف الثاني من عام ١٩٨٣ ، مما أدى



إلى زيادة عائدات النفط الخام لدولة قطر في تلك الفترة . لهذا فإننا نجد تفاوتاً واضحاً بين تقديرات الإيرادات من هذا المصدر للسنتين الماليين ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ ، ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ كما يتضح من الجدول التالي :

الجدول رقم (٣)

تقديرات ميزانية دولة قطر للفترة ١٤٠١-١٤٠٤/١٤٠٥ هـ
(الأرقام بملايين الريالات القطرية)

البيانات		١٤٠٤ / ١٤٠٣	١٤٠٤ / ١٤٠٥	
١٤٠١ هـ	١٤٠٢ هـ	١٤٠٤ هـ	١٤٠٥ هـ	
٢٠,٢٥٤	١٨,٠٨٣	٨,٩١١	١١,٩٧١	اجمالي الإيرادات
١٨,٦٨٦	١٥,٩٢٤	٦,٦٥٤	١٠,٣٤٩	إيرادات الزيت الخام
١,٥٦٨	٢,١٥٩	٢,٢٥٧	١,٦٢٢	إيرادات أخرى
١٦,٨١٤	١٦,١٠٧	١٤,٢٦١	١٥,٦٥٣	اجمالي النفقات
١١,٦٧٨	١٠,٩٢٠	١٠,٤١١	١١,٥٨٤	مصروفات متكررة
(٢,٨٩١)	(٣,٨٣٠)	(٤,٣٣١)	(٤,٤٧٠)	الباب الأول (رواتب وأجور)
(٥,٩٣٨)	(٥,٠٨١)	(٤,٤٩٢)	(٥,٢٦٢)	الباب الثاني (مصروفات جارية)
(٢,٨٤٩)	(٢,٠٠٩)	(١,٥٨٨)	(١,٨٥٢)	الباب الثالث (رأسمالية ثانوية)
				مصروفات رأسمالية
٥,١٣٦	٥,١٨٧	٣,٨٥٠	٤,٠٦٩	الباب الرابع (مشروعات رئيسية)

يشير الجدول إلى أن تقديرات عائدات النفط الخام لدولة قطر للسنة المالية ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ قد ارتفعت إلى ١٠,٣٤٩ مليون ريال قطري بالمقارنة بمبلغ ٦,٦٥٤ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٤/١٤٠٣ هـ بزيادة مقدارها ٥٥,٥٪ . أما الإيرادات الأخرى فقد سجلت بعض التراجع ، حيث بلغت تقديراتها ١,٦٢٢ ، ٢,٢٥٧ مليون ريال قطري للسنتين الماليين ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ ، ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ على التوالي بانخفاض مقداره ٢٨,١٪ . بلغ إجمالي تقديرات الإيرادات لهاتين السنتين على التوالي ١١,٩٧١ ، ٨,٩١١ مليون ريال قطري بزيادة مقدارها ٣٤,٣٪ .

كذلك فإن تقديرات نفقات دولة قطر ، التي انخفضت في كل من السنتين الماليين الماضيين ، قد عادت إلى الزيادة في العام المالي الجديد . بينما انخفضت المصروفات من ١٦,١٠٧ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٢ هـ إلى ١٤,٢٦١ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ بنسبة مقدارها ١١,٥٪ . فإن تقديرات المصروفات لعام ١٤٠٥/١٤٠٤ هـ قد ارتفعت إلى ١٥,٦٥٣ مليون ريال قطري بزيادة نسبية مقدارها ٩,٨٪ .

يلاحظ أن الزيادة في النفقات التقديرية قد كانت موجبة في الغالب إلى النفقات الجارية التي ارتفعت من ١٠,٤١١ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ إلى ١١,٥٨٤ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ بزيادة نسبية بلغت ١١,٣٪ . تركزت الزيادة النسبية في هذه النفقات في الباب الثاني والثالث ، بينما كانت الزيادة في نفقات الباب الأول معتدلة . ازدادت تقديرات المصروفات في الباب الأول (رواتب وأجور) من ٤,٣٣١ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ إلى ٤,٤٧٠ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ بزيادة نسبية مقدارها ٣,٢٪ . أما تقديرات نفقات الباب الثاني (المصروفات الجارية) فقد ازدادت بنسبة ١٧,١٪ من ٤,٤٩٢ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ إلى ٥,٢٦٢ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ . كذلك فإن تقديرات نفقات الباب الثالث (المصروفات الرأسمالية الثانوية) قد ازدادت بنسبة ١٦,٦٪ من ١,٥٨٨ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ إلى ١,٨٥٢ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ .

أما تقديرات النفقات في الباب الرابع (المشروعات الرئيسية) فقد ازدادت من ٣,٨٥٠ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ إلى ٤,٠٦٩ مليون ريال قطري في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ بزيادة نسبية تبلغ ٥,٧٪ . يلاحظ أن الزيادة في الأرباح على هذا الباب لا تكاد تساوي الزيادة في نفقات المعيشة ،



الأمر الذي يعني الثبات النسبي في الاتفاقيات على المشروعات الرئيسية . كذلك فإنه بالمقارنة بالزيادة العامة في تقديرات النفقات للعام المالي الجديد ، فإن تقديرات النفقات على المشروعات الرئيسية تقل بنسبة ١,٤٪ عن تلك النفقات ، مما يدعم ما سبق ذكره من أن الزيادة في تقديرات النفقات كانت موجبة في الغالب لمواجهة النفقات الجارية .

الجدول رقم (٣) يشير أيضا إلى أن تقديرات الميزانية لدولة قطر كانت تشير إلى عجز كبير في العامين الماليين ١٤٠٣/١٤٠٤ ، ١٤٠٤/١٤٠٥ ، وأن كان العجز قد انخفض قليلا في السنة المالية الجارية عما كان عليه في العام السابق . بلغ عجز الميزانية ٥,٣٥٠ ، ٣,٦٨٢ مليون ريال قطري في العامين المذكورين على التوالي .

الأوضاع المصرفية القطرية خلال عام ١٩٨٣

لم تقم مؤسسة النقد القطري خلال عام ١٩٨٣ بإجراء أية تعديلات على السياسات النقدية في الدولة ، بالنسبة لأسعار الفائدة المدفوعة والمقبوضة من البنوك على الودائع بالريال القطري فقد بقيت خلال العام كما كانت عليه سابقا بنسب ٧,٠٪ ، ٩,٥٪ على التوالي . لهذا فإن قدرة الريال القطري على اجتذاب الودائع المصرفية قد بقيت خلال عام ١٩٨٣ محدودة ، حيث أن أسعار الفائدة المدفوعة على بعض العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي قد بقيت خلال العام مرتفعة وذلك على الرغم من انخفاضها عن معدلاتها لعام ١٩٨٢ . بينما بلغ معدل سعر الفائدة المدفوعة على الودائع بالدولار لمدة ثلاثة شهور ١٣,٢٪ خلال عام ١٩٨٢ ، فإن تلك النسبة قد انخفضت إلى ٩,٦٪ خلال عام ١٩٨٣ . على أن النسبة الأخيرة قد بقيت تزيد بمقدار ٢,٦٪ عن نسبة الفائدة المدفوعة على الودائع بالريال القطري ، مما أدى إلى استمرار المدعوين في استثمار جزء مهم من أموالهم بالدولار الأمريكي بشكل خاص والعملات الأجنبية بشكل عام كما يتضح من الجدول التالي :

الجدول رقم (٤)

مصادر واستخدامات الأموال للبنوك التجارية العاملة في قطر
للفترة ١٩٧٩-١٩٨٣
(الأرقام بملايين الريالات القطرية)

البيانات	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩
(١) مصادر الأموال					
إجمالي الودائع المصرفية	٧٨٧٤,٨	٧٨٥٢,٦	٧٠٣٢,٥	٥٠٦١,٠	٤٢٦٩,٥
ودائع القطاع الخاص	٧٤١٩,٣	٧٤١٥,٧	٦٤٨٣,٦	٤٤٦٩,٠	٣٧٩٦,٢
ودائع تحت الطلب	٢٥٥٦,١	٢٦٤٣,٥	٢٤١١,٦	١٤٦٦,٠	١٧٧٦,٤
ودائع توفير ولأجل	٢٠٤٧,٢	١٨٠٧,٩	١٧٦٦,٠	٢٠٢٠,٠	١٥٩٥,٤
ودائع بالعملات الأجنبية	٢٨١٦,٠	٢٩٦٤,٣	٢٣٠٦,٠	٩٨٣,٠	٤٢٤,٤
نسبة ودايع العملات الأجنبية إلى					
مجموع ودايع القطاع الخاص	٣٨,٠٪	٤٠,٠٪	٣٥,٦٪	٢٢,٠٪	١١,٢٪
الودائع الحكومية	٤٥٥,٥	٤٣٦,٩	٥٤٨,٩	٥٩٢,٠	٤٧٣,٣
رأس المال والاحتياطيات	٨٥٩,١	٦٩٩,٧	٥٧١,٨	٥٦٢,٥	٣٨٥,٧
نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى					
إجمالي الودائع	١٠,٩٪	٨,٩٪	٨,١٪	١١,١٪	٩,٠٪
(٢) استخدامات الأموال					
مجموع الموجودات	١١٤٣٠,٠	١٠٩٦١,٢	٩٠٣١,٦	٦٦٦١,١	٥٤٧٥,٠
الاتئمان للقطاع الخاص	٦٠٥٦,٣	٥٥٧٥,٩	٤٥٠٧,٤	٣٦٩٣,٢	٣٢٧٨,٥
صافي الموجودات الأجنبية	٢٧٢١,١	٣٧٣٤,٥	٣٦٥٦,٢	١٩٠٠,٢	١٥٢٣,٨
الموجودات النقدية					
(ريال قطري)	٢٧٨,٠	١٨٤,٦	١٩٥,٧	٣٣٥,٠	٢٧٥,٩
نسبة الموجودات النقدية بالريال					
القطري إلى إجمالي الودائع	٣,٥٪	٢,٤٪	٢,٨٪	٦,٦٪	٦,٥٪

يشير الجدول رقم (٤) أعلاه إلى أن ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية خلال عام ١٩٨٣ بلغت ٢٨١٦,٠ مليون ريال قطري أو ما يعادل ٣٨,٠٪ من مجموع تلك الودائع . مع أن تلك النسبة قد انخفضت بنسبة بسيطة عما كانت عليه في عام ١٩٨٢ حينما بلغت ٤٠,٠٪ من إجمالي ودايع القطاع الخاص لدى المصارف ، فإنها قد استمرت في تشكيل نسبة تزيد بكثير عما كانت عليه في عام ١٩٧٩ حينما بدأت الموجة الحالية في ارتفاع أسعار الفائدة المدفوعة على الدولار الأمريكي ، حيث كانت تلك الودائع حينذاك تشكل ١١,٢٪ من ذلك المجموع . أي أن ودايع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية كانت في عام ١٩٨٣ تساوي نسبة تبلغ ٣٣٩,٣٪ مما كانت عليه في عام ١٩٧٩ . بشكل استمرار هذا الاتجاه عينا متزايدا على قدرة القطاع المصرفي في دولة قطر في تمويل الائتمان اللازم لنمو الاقتصاد القطري ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يبدو أنه لن يكون هنالك خفض في أسعار الفائدة المدفوعة على الدولار الأمريكي لسنوات قادمة ، وذلك ليسى للمخزاة الأمريكية جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتمويل العجز المتنامي في الميزانية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية .

يشير الجدول رقم (٤) أيضا إلى التراجع الواضح في الاقتصاد القطري خلال عام ١٩٨٣ ، حيث أن إجمالي الودائع لدى المصارف قد كان مستقرا تقريبا خلال العام . بلغ مجموع الودائع المصرفية خلال العام ٧٨٧٤,٨ مليون ريال قطري مقابل ٧٨٥٢,٦ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ بزيادة نسبية طفيفة بلغت ٠,٣٪ . كذلك فإن ودايع القطاع الخاص قد بقيت خلال العام ثابتة تقريبا . بلغت تلك الودائع ٧٤١٩,٣ ، ٧٤١٥,٧ مليون ريال قطري لعامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٢ على التوالي .

إذا تذكرنا أن إجمالي الودائع المصرفية يشير إلى حجم النشاط الاقتصادي ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة التضخم الاقتصادي في دولة قطر التي بلغت ٦,٦٪ في عام ١٩٨٢ ، فإنه يمكن الاستنتاج أن النمو الاقتصادي في قطر قد تراجع بنسبة ملحوظة خلال عام ١٩٨٣ .

يشير جانب استخدامات الأموال في الجدول رقم (٤) كذلك إلى انخفاض ملموس في صافي الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي خلال عام ١٩٨٣ ، حيث انخفضت تلك الموجودات خلال العام إلى ٢٧٢١,١ مليون ريال قطري من ٣٧٣٤,٥ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ بنسبة مقدارها ٢٧,١٪ . يشير جانب استخدامات الأموال في الجدول أيضا إلى تحوّل في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص خلال العام . ازدادت التسهيلات المصرفية للقطاع الخاص من ٥٥٧٥,٩ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٦٠٥٦,٣ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ بنسبة مقدارها ٨,٦٪ وذلك بالمقارنة بنسبة نمو مقدارها ٢٣,٧٪ في عام ١٩٨٢ . تشير هذه الأرقام أيضا إلى تراجع النمو الاقتصادي في الدولة .

على الرغم من التطورات السلبية سالفة الذكر ، فإن القطاع المصرفي قد استمر في تحقيق الأرباح وتثبيت أقدامه . ازداد رأس المال والاحتياطيات للمصارف مجتمعة من ٦٩٩,٧ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٨٥٩,١ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ لتصل نسبة حقوق المساهمين مقارنة بإجمالي الودائع خلال العام إلى ١٠,٩٪ ، وهي أعلى نسبة حققتها المصارف منذ عام ١٩٨٠ حينما بلغت تلك النسبة ١١,١٪ . كذلك فإن الموجودات النقدية للقطاع المصرفي قد ارتفعت خلال العام بشكل ملحوظ ، حيث تمت من ١٨٤,٦ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٢ إلى ٢٧٨,٠ مليون ريال قطري في عام ١٩٨٣ . بالمقارنة بإجمالي الودائع المصرفية ، بلغت تلك الموجودات ٢,٤٪ ، ٣,٥٪ في عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ على التوالي .

